

## مؤتمر ماس للعام 2005

### أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة

#### خلفية:

عقد ماس مؤتمره السنوي في 13 نيسان 2005 والذي ترافق مع الذكرى العاشرة لتأسيس المعهد، تحت عنوان "أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"، ليعكس واقع الحال الفلسطيني في أعقاب سنوات أربع من العدوان الإسرائيلي الشرس، الذي أطاح بالكثير من مكاسب الشعب الفلسطيني التي راكمها خلال السنوات العشر الأخيرة. جاء انعقاد المؤتمر بعد بضعة أشهر من غياب الرئيس ياسر عرفات الذي تولى قيادة الشعب الفلسطيني منذ عام 1969، وانتخاب الرئيس الجديد محمود عباس (أبو مازن) في انتخابات حرة وديمقراطية. وقد خلق هذا التغيير وما رافقه من جهود عربية ودولية وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي حالة من الهدئة مما افرز حالة من الترقب الممزوج ببعض التفاؤل.

وقد قرر القائمون على المؤتمر أن لا يعرض في هذا المؤتمر أبحاثاً فصلية، بل التركيز على تقديم أوراق قصيرة للمناقشة، أعدت من مفكرين وباحثين من أصحاب التجربة العملية.

حضر المؤتمر نحو 330 شخصاً، الأمر الذي يعكس مستوى الاهتمام بجميع المهتمين لمناقشة الاقتصاد الفلسطيني وعملية التنمية. واتخذ مجلس أمناء المعهد، استناداً إلى نجاح هذا المؤتمر، وبناءً على طلب عدد من المهتمين- قراراً يجعل المؤتمر حدثاً سنوياً. وقد بدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر مماثل في ربيع 2006.



#### أهداف المؤتمر:

كانت أهداف المؤتمر الرئيسية كما يلي:

- ✧ تلخيص البيئة التنموية الفلسطينية، وإمكاناتها الكامنة، والتحديات التي تواجهها، ومناقشتها.
- ✧ الارتقاء بصورة ماس من أجل زيادة تأثير دراساته البحثية حول السياسة في المستقبل.

جدير بالذكر بأنه قد تم عقد المؤتمر وإنجاز أوراقه بدعم مشكور من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت FES.

لتحمل كتيب المؤتمر وقراءة اوراق العمل كاملة يرجى [الضغط هنا](#)



## أوراق العمل

اشتمل المؤتمر على ثلاث جلسات، خصصت الأولى للكلمات الافتتاحية، بما في ذلك الكلمة الافتتاحية لرئيس الوزراء أحمد قريع، وعالجت الجلسة الثانية "البيئة الخارجية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، وجرى خلالها، تعريف وتحديد السياق العالمي والإقليمي لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. أما الجلسة الثالثة، "نحو توظيف أفضل للاقتصاد لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني" فقد ركزت على تشجيع "الاستخدام الفعال للاقتصاد في السعي لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة"، ووفرت تحليلاً لدور كل من القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والمانحين. واختتم اليوم بمناظرة، ونقاش عام. قُدِّمَت ككل 10 مداخلات من خبراء بارزين فلسطينيين من القطاعين العام والخاص والوسط الأكاديمي فيما يلي خلاصة للأوراق التي قدمت في الجلستين:

### تأثير الاقتصادات الصاعدة

#### إعداد الأستاذ/ سمير حليلة



قدمت هذه الورقة فكرة الأسواق الجديدة، مستخدمة الصين والهند كمثالين للتدليل على الفوائد الكامنة والمتوفرة لرجال الأعمال والمصدرين الفلسطينيين. فهذه الاقتصاديات الآخذة في النمو، ضاعفت من إجمالي ناتجها المحلي في أقل من عقد من الزمن، ودللت على عدد من السمات التي تشير بقوة إلى أنها القوى الاقتصادية العظمى للمستقبل، ومن هذه السمات:

- ✧ عدد كبير من السكان، وهذا يعني، أسواقاً ضخمة، واحتياطيات هائلة من رأس المال البشري.
- ✧ نسبة نمو سكاني متدنية، الأمر الذي يمكن من النمو الاقتصادي المقرون بارتفاع
- ✧ في مستويات المعيشة.
- ✧ أسواق مفتوحة لجميع المستثمرين.

وذكر الأستاذ حليلة أن مؤسسات الأعمال الفلسطينية تستهدف في العادة الأسواق الأمريكية والأوروبية، على الرغم من وجود أناس في الصين والهند، وهم على استعداد للاستهلاك، وقادرين على شراء منتجات مستوردة بأسعار مرتفعة. وقال: إنه يتعين على المصدرين الفلسطينيين أن يستهدفوا - على سبيل المثال- نحو 43 مليون نسمة من الهنود الذين يتمتعون بمستوى دخل يعادل دخل الألمان. ويجب أن يتجه التجار الفلسطينيون إلى ما هو أبعد من المؤشرات الكلية إلى الأسواق الصينية والهندية، وذلك لتحديد "الأسواق الملائمة" بحد ذاتها، ويتعاملون معها. وأكد الأستاذ حليلة - أيضاً- أن ل (ماس) دور مهم يلعبه في هذا المجال، يمكن أن يساعد على وضع الخطط والاستراتيجيات للمساهمة الفلسطينية.

### "الشرق الأوسط: مشروع أمريكي"

#### إعداد الدكتور/ علي الجرباوي



ركّزت هذه الورقة على المشروع الأمريكي الخاص بخلق "شرق أوسط جديد"، وحاولت أن تُحدّد الموقف الفلسطيني من هذا المشروع، وكذلك إذا كان هذا المشروع هو في الحقيقة أداة لتعزيز السيطرة على المنطقة. ولخص الدكتور الجرباوي مفهوم التنمية وفق التعريف الغربي، والذي يُعرّفها على أنها مثلث يشمل الديمقراطية السياسية، والانفتاح الاقتصادي (ولكن ليس الاستقلال

السياسي) والحرية الاجتماعية. ووفق ما يراه الدكتور الجرباوي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بتشجيع الحرية الاجتماعية، ولكن

ليس الديمقراطية السياسية العربية، ذلك لأن الأخيرة ستمهد استمرار حكم الأنظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية. إن انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن العشرين أعاد بشكل راديكالي تعريف نظام القوى الكوني. ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة انتقالية يتجه فيها العالم إلى خلق نظام قوى عالمي جديد، مثل الاتحاد الأوروبي، والهند وروسيا والصين ... إلخ. ووفق ما يقوله الدكتور الجريايوي: فإن هذا سبب مهم للحروب الوقائية الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، محاولة إبقاء قوتها في المنطقة، وسيطرتها عليها. فالبلدان العربية، بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية الغنية، تمتلك موقعاً استراتيجياً يؤثر على بقية العالم. وحث الدكتور الجريايوي هذه البلدان على تطوير سياسات لمواجهة الأعمال الاستباقية والتحديات الأخرى المفروضة عليها.



"تأثير الأجنحة الأوروبية"

**إعداد الدكتور/ نعمان كنفاني**

ناقشت هذه الورقة في البداية الطبيعة الإشكالية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص، في إطار الدستور الجديد. وقارنت بشكل مختصر الأولويات في المنطقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضت للاختلافات في معالجهما لحل أزمة الشرق الأوسط.

وبالتالي، انطلق الدكتور كنفاني لتقديم وتحليل بشكل انتقادي معونة الاتحاد الأوروبي إلى فلسطين، وصلتها بأهداف التنمية واستراتيجياتها. وقال: إن سياسة الاتحاد الأوروبي كانت تسعى حتى الآن إلى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين من خلال تقديم مستويات عالية من المساعدات المالية. بيد أن المجتمع الدولي، يطلب من الاتحاد الأوروبي لعب دور أنشط على الساحة السياسية. وختم الدكتور كنفاني ورقته بالقول: إن الفلسطينيين يجب أن يستخدموا هذه الفرصة لتوجيه المساعدات المالية الفلسطينية لتعزيز أهدافهم التنموية الوطنية الخاصة.



تأثير السياسة الإسرائيلية الحالية على التنمية الفلسطينية

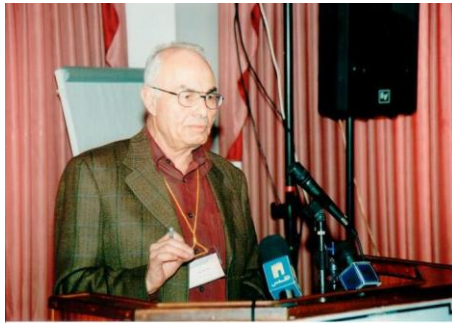
**إعداد الدكتور/ محمد السمهوري**

قدّمت ورقة الدكتور السمهوري مجموعة من التحديات التي تواجه صُنّاع القرار الفلسطينيين على المديين القصير والبعيد، ثم ناقشت تأثير السياسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وعلى قدرة صُنّاع السياسة في معالجة الأزمات الاقتصادية الراهنة، وتحديات التنمية المستقبلية. ودعا الدكتور السمهوري إلى استراتيجية تنمية فلسطينية مبنية على البحث في أفضل الأساليب، لتحسين الوضع الراهن، وأن

يتم البدء لمعالجة التحديات المختلفة. كما أكد التقرير - أيضاً- على أن الأزمة الاقتصادية الراهنة لها جذور سياسية، ولذا، فأية معالجة لهذه الأزمة، يجب أن تحتوي على إطار سياسي شامل، يعالج كافة جوانب المشكلة. وتوصل الدكتور السهموري إلى استنتاجين في ورقته، هما:

✧ إن أي عمل يهدف إلى تحقيق تنمية حقيقية في فلسطين، يجب أن يستخدم أساليب علمية ومتطورة بشكل جيد، لمعالجة التشوهات البنوية الدالة على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي خلال العقود الأربعة الماضية.

✧ تثبت تجربة السنوات العشرة الماضية، أن قدرة الفلسطينيين على التنمية والتطور تتأثر بشكل مباشر بالبيئة السياسية، وطبيعة الاتفاقيات السياسية والاقتصادية.



### "آفاق توظيف العمق العربي في التنمية الفلسطينية"

#### إعداد الدكتور/ فضل النقيب

يسود الاعتقاد أن ثمة حاجة لإنهاء حالة التبعية التامة للاقتصاد الإسرائيلي من أجل إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، وتحقيق تنمية مستدامة. وقدمت هذه الورقة ثلاثة طرق لدمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاديات الأخرى، وهي الطرق الثنائية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف. ويقول الدكتور النقيب إن الأسلوبين الأول والثالث غير متاحين للاقتصاد الفلسطيني، بما أن حجمه الصغير

وموارده المحدودة يجعلانه غير قادر على الدخول إلى الأسواق العالمية من خلال إقامة اتفاقيات ثنائية، أو الانضمام إلى منظمات دولية. ويسعى الدكتور النقيب بدلا من ذلك، إلى تعداد فوائد التعاون العربي الإقليمي، وفصل الاقتصاد الفلسطيني عن إسرائيل، وتمكينه من الاندماج بشكل مستقل مع الاقتصاديات الإقليمية والدولية.



### إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني

#### إعداد الأستاذ/ كمال حسونة

ناقشت هذه الورقة دور القطاع الخاص الفلسطيني في عملية التنمية. فالقطاع الخاص الفلسطيني الذي تطور في ظل الاحتلال الإسرائيلي، يتسم بقدرته على التكيف مع بيئة سريعة التغيير. وأكد الأستاذ حسونة على أنه بالرغم من قدرة القطاع الخاص على المساهمة في بناء اقتصاد حديث مستند إلى التجربة التي راكمها على مدى العقود السابقة، إلا أن الاحتلال ما زال يشكل عائقاً أمام التنمية وتطوير المؤسسات الخاصة.

وناقشت الورقة - أيضاً- كيفية تأثير البيئة المضطربة على الاقتصاد الفلسطيني، وقدّمت في الوقت

ذاته التحديات الرئيسية، ونقاط الضعف والقوة المتوفرة في القطاع الخاص. وأخيراً، أوردت الورقة قائمة بالقضايا المهمة والتوصيات التي يجب أن تُدرس للسماح للقطاع الخاص بالأداء بشكل فعال في الاقتصاد.





## أجندة العمل التنموي للمنظمات غير الحكومية

### إعداد الأستاذ/ عزت عبد الهادي

عالجت ورقة الأستاذ عبد الهادي موضوع أجندة التنمية للمنظمات غير الحكومية، وكيفية تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقال: إن من المستحيل مناقشة أجندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية دون الأخذ بالحسبان الواقع الفلسطيني، والاحتلال الإسرائيلي. وحاجج الأستاذ عبد الهادي بأن قضية التنمية الفلسطينية يمكن معالجتها من خلال ثلاثة طرق:

1. التنمية في ظل الاحتلال عملية مستحيلة.
  2. تأييد التنمية التي تركز على البقاء والمقاومة (الإغاثة).
  3. تأييد التنمية البشرية من أجل تحقيق الاستقلال، وبناء الدولة الديمقراطية.
- واختتم الأستاذ عبد الهادي بالاستنتاج، أن أجندة المنظمات غير الحكومية هي مزيج من الإغاثة الإنسانية، وتنمية الموارد البشرية، مما يخلق إطاراً مرناً ومقبولاً. وأوصى بأن المنظمات غير الحكومية تعد أجندتها بحيث تأخذ في الحسبان، وتستعد لمختلف السيناريوهات السياسية في المستقبل.



### نحو توظيف أنجع للمعونات الخارجية

### إعداد الدكتور/ نصر عبد الكريم

هدف هذه الدراسة هو مساعدة اللجنة الاقتصادية ولجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي الفلسطيني في مجهوداتها الإصلاحية في مجال المساعدات الدولية، ومن أجل تخصيص، واستخدام أكثر كفاءة للموارد المتوفرة. وتقدم الدراسة في البداية صورة شاملة للمساعدات الدولية التي منحت للفلسطينيين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، من حيث مصادرها، وأشكالها، والجهات التي تلقتها، والقطاعات المستهدفة. ويقم الجزء الثاني من الدراسة مدى تمكن الفلسطينيين (الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية)

من استخدام تلك المساعدات بنجاح لخدمة المصالح الوطنية. وتقدم الدراسة في النهاية - استناداً إلى تقييمها- بعض التوصيات الملموسة التي ستساعد على تعزيز كفاءة استخدام المساعدات الدولية وفعاليتها، والتوصل إلى استراتيجيات لمعالجة التحديات الراهنة وفي المستقبل، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، والبدء في عملية تنمية مستدامة طويلة الأمد.



## نحو رؤية تنموية فلسطينية إعداد الدكتور/ سمير عبد الله

أعدت هذه الدراسة بناءً على طلب من وزارة التخطيط الفلسطينية، وكانت في الأصل قد أعدت كورقة عمل للملتقى العربي - الدولي حول إعادة تأهيل وتنمية المناطق الفلسطينية المحتلة الذي عقد في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر 2004. وسعت الورقة إلى تقديم رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، قدمت عرضاً لنقاط القوة والضعف في الاقتصاد الفلسطيني في الإطار الداخلي، استعراضاً للفرص المتاحة له والتحديات التي تواجهه في البيئة الخارجية. خلصت الورقة إلى أن القوة المحركة الرئيسية بالنسبة للتنمية في فلسطين تعتمد على ما سيتوفر فيها من رأس مال بشري واجتماعي. وبالتالي، دعت الورقة إلى مزيد من الاستثمار في التعليم بمستوياته المختلفة كطريقة لبناء القدرة الفلسطينية على المنافسة وتعزيزها. وأكدت الدراسة - أيضاً- على أن فلسطين لن تتمكن من بناء قدرتها التنافسية على أساس الاعتماد على العمل الرخيص، لأن علاقات التبعية لاقتصاد وسوق العمل الإسرائيلي قد أسفرت عن تشويه وارتفاع في مستويات أجور في فلسطين مما جعلها غير تنافسية بالمقاييس الإقليمية والعالمية. لذا، فإن السياسات الاقتصادية الفلسطينية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الفلسطيني يجب أن تركز على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وإدخال صناعات وخدمات قائمة على المعرفة.